

تقرير

مؤتمر المستقبل: أحمد الحريري باقى

الرئيس سعد الحريري جزءاً كبيراً من المسؤولية مما لحق بمؤسساته وموظفيها، وحالة الركود التي أصابت التيار. لكن التقصير أيضاً من مسؤولية الأمين العام، إذ لم تسهم الهيكلة التي وضعها سابقاً في حماية التيار من الإنهيار. كذلك فإن الحريري (أحمد) أخفق في مراقبة المقصرين ومحاسبتهم، ولم يلتفت إلى التراجع الذي أصاب التيار، فأصبح التسبب والفوضى داخل المستقبل هما القاعدة التي يسير وفقها الجميع. فهل التقويم على كل المستويات الذي وعد به الرئيس الحريري سينسحب على «حامل الأمانة» أم أن «كبار التيار يأكلون الحصرم وصغاره يضرسون»؟ «أحمد باقى على رأس الأمانة، وغير ذلك كله شائعات» كما تقول المصادر، مؤكدة أن «لا علاقة بين ترؤسه الأمانة وإمكانية ترشحه في الانتخابات النيابية المقبلة». هل من مرشحين منافسين؟ «طبعاً لا». هذا يعني فوزه بالتزكية؟ «المكتب السياسي المنتخب من قبل المندوبين هو الذي سيعيد تعيين أحمد الحريري». هذا أقرب إلى القرار السياسي في ظل انتخابات يفترض أن تكون ديمقراطية، لكن كيف؟ «تيار المستقبل قائم على وجود شخص الرئيس سعد الحريري، وبالتالي اختيار المفاتيح الأساسية لهذا التيار متروكة له». أما التمسك بـ«ابن عمته»، فيعود أولاً إلى «كون الحريري يُصرّ على إيداع هذا المنصب عند شخص من العائلة»، وثانياً لأن «الأمانة العامة تترتب عليها مسؤولية مالية، وبالتالي لا يُمكن تسليمها لأي كان». وبصراحة «لا يمكن محاسبة الأمين العام على التقصير، وهو محاط بمجموعة من معاونين الذين يفترض أنهم أتوا من أحزاب أخرى، ويدعون أن لديهم خبرة في العمل التنظيمي». أهمية انعقاد المؤتمر في 26 و27 الشهر الجاري تكمن في أنه أتى بعد ست سنوات على المؤتمر التأسيسي الأول للتيار، وبعد تأجيله مرتين، علماً بأنه أهم خطوة من خطوات العمل التنظيمي. وأهميته أيضاً أنه يأتي في ظل أزمة سياسية ومالية للرئيس الحريري أثرت بشكل واضح على عمل التيار وشعبيته. وميزته هي في «توسيع قاعدة المشاركة، واستناده إلى تجربة سابقة، ومشاركة المرأة وتوسيع التمثيل الطائفي». والأهم هو «وجود الوجوه الشابة غير المقيدة بالإطارات التقليدية». فهل يكون المؤتمر خطوة نحو تطور لافت أم مجرد برونوكول يبقى التيار حيث هو؟

مرشحاً على 18 مقعداً، تتراوح أعمارهم بين 35 و40 عاماً، ما يعني الإصرار على الاعتماد بشكل أساسي على عنصر الشباب، وخصوصاً ممن كانوا ينتمون إلى جمعية شباب المستقبل الموجودة منذ ما قبل تشكيل التيار عام 2005. وكذلك «سبعين الرئيس 11 عضواً في المكتب السياسي، بينهم مندوب عن كتلة المستقبل. وهذا المكتب السياسي سينتخب الأمين العام ونواب الرئيس والهيئات التي تكمل المكتب السياسي». إذا سيذهب تيار المستقبل نحو خيارات جديدة على مستوى المكتب السياسي، فهل سينسحب ذلك على موقع الأمين العام للتيار الذي يشغله أحمد الحريري؟ بالطبع يتحمل

مناسبة بمحاسبة المقصرين، وإحداث «تغيير» حتمي على مستوى المواقع، ينتظر الجمهور المستقبلي ترجمة فعلية في يوم المؤتمر، يمكن أن تؤسس لمرحلة جديدة من العمل وتحريك العجلة التنظيمية. فهل يُصلح المؤتمر ما أفسده غياب «الشيخ» لسنوات خارج البلاد؟ تقول مصادر الأمانة العامة للتيار إن «التعويل اليوم هو على القاعدة التي ستحاسب وتحاكم كل من قصر في عمله». وتؤكد أن «الحريري كان جدياً في موضوع المحاسبة»، كاشفة أنه «حمل رسائل ضمنية لعدد كبير من أعضاء المكتب السياسي، طالبهم من خلالها بعدم الترشح من جديد لعضوية المكتب، وخصوصاً الذين تولوا أدواراً تنفيذية». واعتبرت المصادر هذا الإجراء «نوعاً من العقوبة من جهة، ومن جهة أخرى إفساحاً في المجال أمام وجوه جديدة». وجدير بالذكر أن «الأعضاء الممنوعين من الترشح، هم من الذين سُنتّ ضدّهم حملات من القاعدة الشعبية، وانهموا بالتقصير، ومنهم صالح فروخ وخالد شهاب وسمير ضومط». ومن إشارات المرشحين، الذين بلغ عددهم حوالي 40

الحريري من بعض أعضاء المكتب السياسي من الترشح مجدداً



الحريري مصّر على ترك منصب الأمين العام في عهدة شخص من العائلة (هيلم الموسوي)

ينهيك المُستقبليون في التحضيرات اللازمة لانعقاد المؤتمر العام للتيار بعد أيام. «التغيير» آتٍ، وسيطاح أغلب المواقع ويطيح عدداً لا يستهان به من الوجوه المعروفة. وحده الأمين العام سيكون في هناك عن «المحاسبة» التي وعد بها الرئيس سعد الحريري. أحمد الحريري باقى رغم كل الشائعات

ميسم رزق

بعد أن اضطر تيار «المستقبل» منذ أسابيع إلى تأجيل مؤتمره العام، عقدت الهيئة التنفيذية للأمانة العامة أمس اجتماعاً لوضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات اللوجستية والتنظيمية اللازمة لانعقاد المؤتمر الذي سيستمر يومين في البعثة. لأئحة كبيرة من الإحتياجات، تبدأ بتأمين الإقلام ودفاتر الملاحظات والطعام والمياه، وصولاً إلى تحديد خريطة المداخل والمخارج وأماكن الجلوس، سيبدأ المخططون منذ اليوم بإعدادها، والتأكد من إتمامها على أكمل وجه، منعا لأي ثغرة تعكر صفو المشاركين. وهؤلاء هم 1700 مندوب، تمّ انتخابهم في المؤتمرات المناطقية التي عقدت مؤخراً، بالإضافة إلى المشاركين الحكيميين (أعضاء المكتب السياسي السابق والحالي، مسؤولو المناطق، المنسقون، والكتلة النيابية). أما يوم غد، فسيجتمع الرئيس سعد الحريري بأعضاء المكتب السياسي في منزله في وادي أبو جميل، بهدف مناقشة البيان السياسي/الاقتصادي - الاجتماعي، ووضع اللمسات الأخيرة عليه. حوالي 40 ورقة، ستعرض فيها التيار الوضع السياسي للمرحلة السابقة، بدءاً من المؤتمر التأسيسي الأول الذي عقد عام 2009، ويقدم نظرتهم إلى الخريطة السياسية العامة، ومصير فريق الرابع عشر من آذار، وما آلت إليه الأمور منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري. كذلك سيتناول العلاقة مع مكونات هذا الفريق، والتحالفات الجديدة، وطبعاً العلاقة مع حزب الله. في ظل الحديث عن تغييرات جوهرية ستطال شخصيات أساسية في تيار المستقبل، وتلويح الحريري في أكثر من

سبيل مشروعه شهيدين. لا يبدو أنّ المجموعة التي تفاوض حكومياً تضع في سلم أولوياتها التمثيل الكتائبي، إذ تعمل حالياً على تدليل عقبات أخرى. صحيح أنّ الحريري يرغب في أن تتمثل الكتائب في الحكومة، لكن ذلك لا يعني أنه سيعطل تشكيلها إذا تدللت قيادة الصيفي. بيد أنّ مصادرهما تؤكد إصرار «الحريري والتيار الوطني الحر» على مشاركة تيارهم في الحكومة. ونبيه بري يهيمه أن يكون لنا حصة لما نُمثله ولرمزيتنا. الطرف الوحيد الذي لا يريدنا هو القوات اللبنانية». وللمفارقة، لا تُناقش القوات مشاركة خصمها الأول حزب الله في الحكومة، ولكنها تتحسس من مشاركة الكتائب. المفاوضات مع الصيفي تجري حول حقائق غير أساسية، كالصناعة أو الشباب والرياضة أو الشؤون الاجتماعية. أما الحزب، فقد اشترط حصوله على حصة موازية لحصة القوات اللبنانية، إن كان توزيع الحقائق يجري بناءً على عدد نواب كل فريق. مثلاً، إذا حصلت القوات على 3 وزراء (كتلتها من 8 نواب)، يريد الكتائب الذي لديه 5 نواب حقيبتين. وإذا انخفض التمثيل القواتي إلى حقيبتين، ترضى الصيفي بحقيبة واحدة فقط لا غير!

وفي مقابل اتهام الجميل لحلفائه (السابقين) بمحاولة عزله، يحلّ كثيرون الكتائب نفسه مسؤولاً عن المصير الذي يلقاه حكومياً. فهذا الحزب كان عضواً في الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار مع وقف التنفيذ، ولا تجمع مع بقية الأعضاء سوى الشعارات الرنانة عن مقارعة «العدو السوري». لكن عملياً لم يكن لديه حليف حقيقي يستند إليه في زمن الصعوبات. وبعيداً عن تقاذف التهم، من الواضح أن الأزمة أبعد من العلاقة بين الكتائب و14 آذار. هي أزمة فريق بأكمله، ارتضى أن يتصرف كـ«فريق مهزوم» في الداخل بعدما فشلت رهاناته الإقليمية، مقابل تثبيت حزب الله وفريقه اللاعب الأقوى محلياً. أما القوات، فعرفت كيف تستلحق نفسها بالتسوية، فتظهر شريكة للعهد مباشرة، ولحزب الله بطريقة غير مباشرة، رغم فعل المكابرة الذي تمارسه.

عدد لجان التيار مطابق لعدد اللجان النيابية والوزارات وستعمل في ظل الوزير

الأخرون عن تحقيقه. في موازاة ذلك، سيعمل فريق الوزير على تولى أمر التعامل مع الموظفين والتدقيق في عملهم، سعياً إلى محاولة إرساء عملية إصلاح أسفل الهرم. «نجاح حكومة الظل ممكن جداً، خصوصاً أنها مدعومة من رئيس الجمهورية، ووجود بعض أعضائها في الحكومة يسهل عملها ويضعها في قلب

براغماتية لهموم الناس. واليوم، يفترض بالكتل أن يأخذ على عاتقه مهمة إنجاز العهد، خصوصاً أن عجز الرئيس عن ابتكار المشاريع وتنفيذها يعني فشلاً تلقائياً للتيار الوطني الحر، وإحباطاً لجمهوره العوني أولاً، وغير العوني الذي علق آمالاً على عهد عون باعتباره الرجل الأنسب لقيادة الجمهورية ثانياً. وبالتالي، ينتظر المواطنون اليوم من فريق رئيس غير عادي فاز بكتلة نيابية ووزارية كبيرة، ولاية استثنائية تحمل اسمه، لا اكتفاء العونيين بتكرار خطاب القسم كل فترة، وتحويله إلى نسخة منقحة عن «إعلان بعيداً» لصاحبه ميشال سليمان.

عمل أكثر من وزير، وكبلوهم، بمن فيهم وزراء التيار الوطني الحر. يأتي الرد سريعاً: «ما في خيمة فوق رأس حدا. عند اجتماع كتلتي التيار والمستقبل لإجراء الاستشارات النيابية، تم التطرق إلى مسألة التعاون على صعيد الإصلاح، فعلق رئيس الحكومة سعد الحريري على الموضوع قائلاً: طردنا الشيطان من هذه بيناتنا». وفهم العونيون من هذه العبارة إشارة إلى الرئيس فؤاد السنيورة. تجربة حكومة الظل، إذا ما حصلت، ستكون مشابهة للحكومات الغربية التي تنشأ مع تشكيل كل وزارة، وتكون صاحبة الفضل الأكبر في تحقيق الانجازات وإيجاد حلول

الحدث لا على هامشه». ولكن، «لا يمكن البدء بمشروع مماثل بين ليلة وضحاها. الأمر يحتاج إلى ورشة تنظيمية كبيرة، لأنه سينقل التكتل من حالة إلى أخرى مختلفة تماماً، وسيحوله من تكتل نيابي ووزاري يجتمع كل أسبوع لإذاعة بيانه، إلى خلية نحل لا تهدأ، تكون هي فريق الرئيس». هنا يبرز تحدّ آخر حول قدرة هذه اللجان على العمل، في ظل حلف التيار مع تيار المستقبل واضطراره إلى مراعاة هذا التحالف داخل الإدارات الرسمية والمؤسسات الدستورية والوزارات. وتحدّ آخر حول قدرتها على الوقوف في وجه المديرين العامين الذين عطّلوا سابقاً